

## جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : حامد وصفي ، وأديب نصيبي ، ومحمد فاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل .

( ١١٥ )

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ القضائية :

( ١ ) حكم . نقض . " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " . " عمل " .

الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها التصوية كلها أو بعضها . عدم جواز  
الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . مثال بشأن  
حكم نذب خبير لبحث استحقاق العامل للعمولة .

( ٢ ) عقد . " الوعد بالتعاقد " . عمل .

إنعقاد الوعد بالتعاقد . شرطه . اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد  
إبرامه والمدة التي يجب إبرامه فيها . المسائل الجوهرية . المقصود بها . أركان العقد وشروطه  
الأساسية . مثال في عمل .

( ٣ ) عقد . " انتقاص العقد " . بطلان . " بطلان العقد " .

إبطال العقد في شق منه . شرطه . عدم تعارض هذا الانتقاص مع قصد العاقدين . إنقضاء  
وضاء المتعاقد بإبرام العقد بغير الشق المعيب . أثره . امتداد البطلان إلى العقد بأكمله .

( ٤ ) بطلان . عقد . " بطلان العقد " .

العقد الباطل بطلانا مطلقا والعقد المعدوم . لا محل لتفرقة بينهما . هـ ذلك .

( ٥ ) تعويض . " الشرط الجزائي " . مسئولية . " المسئولية العقدية " .

إثبات . " عبء الإثبات " . عمل .

تحقق الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف المضرور بإثباته .  
إدعاء المسئول بانتفاء الضرر أو به أن تقدير التعويض مهالغ في الدرجة كبيرة . تحمله عبء إثباته .

(٦) نقض . "السبب الجديد" .

واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقطع - في شقه الصادر بنسب خبير لتحديد العمولة المستحقة للمطعون ضده على ما قام ببيعه من بضائع - في استحقاق المطعون ضده لتلك العمولة ، ولم يرد في أسبابه أو منطوقه ما يوحي بأى رأى للحكمة في هذا الخصوص ، فإنه يكون قضاء صادرا قبل الفصل في الموضوع ، ولا يعتبر منهيًا للتصومة كلها أو بعضها ، وبالتالي لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع - المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

٢ - يشترط لانعقاد الوعد بالتعاقد طبقا للمادة ١٠١ من القانون المدني أن يتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه فضلا عن المدة التي يجب إبرامه فيها ، وذلك حتى يكون السبيل مهينا لإبرام العقد النهائي بمجرد ظهور رغبة الموعود له دون حاجة إلى اتفاق على شئ آخر ، والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان هذا العقد وشروطه الأساسية التي يرى العاقدان الاتفاق عليها ، والتي ما كان يتم العقد بدونها . وإذا كان يبين من مطالعة الاتفاق المبرم بين الطرفين أنه لم يفصح أصلا عن ماهية العقد المراد إبرامه ، ولم يكشف عن حقيقة العلاقة القانونية بين الطرفين أو الأركان المميزة لها ، ولم يعين صراحة أو دلالة المدة التي يجب فيها إبرام العقد النهائي ، وكان لا وجه لما تدعيه الطاعنة من أن الاتفاق ينطوي على عقد عمل غير محدود المدة مع ما ينص عليه الاتفاق صراحة من أن العلاقة بينها وبين المطعون ضده ينظمها في المستقبل عقد جديد ، فضلا عن أنه لم يتضمن باقي العناصر التي تتحقق بها علاقة العمل وهي توافر التبعية ، وكون الأعمال محل هذه العلاقة أعمالا مادية ، مما يؤديه تخلف الشرطين الواجب توافرها لانعقاد الوعد بالتعاقد ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

٣ - يشترط لإبطال العقد في شق منه بالتطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدني مع بقاءه قائما في باقي أجزائه ألا يتعارض هذا الانتقاص مع قصد العاقدين

بحيث إذا تبين أن أيا منهما ما كان ليرضى إبرام العقد بغير الشق المعيب ، فإن البطلان أو الإبطال لا بد أن يمتد إلى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده .

٤ - لم ير المشرع - وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى - محلا للتفريق بين العقد الباطل بعلانا ومطابقا والعقد المعدوم على أساس أن البطلان المطلق يرجع إلى تخلف ركن من أركان العقد في حكم الواقع أو القانون يحول دون انعقاده أو وجوده ويستتبع إعتبار العقد معدوما ، وإن كان المشرع قد استبدل عبارة " لا ينعقد " في المادة ١٠١ من القانون المدنى بعبارة " لا يكون صحيحا " في المادة ١٥٠ المقابلة لها في المشروع التمهيدى ، إلا أن ذلك لم يكن يعدو - وعلى ما جاء في الأعمال التحضيرية لهذا القانون - مجرد تعديل لفظى في صياغة النص لم يقصد منه الخروج عن التقسيم الثنائى للبطلان .

٥ - إتفاق الطرفين مقدما - فى عقد العمل - على التعويض الذى يستحقه المطعون ضده إذا تقاعست الطاعنة عن تنفيذ العقد أو أفته قبل نهاية مدته ، فإن تحقق هذا الشرط يجعل الضرر واقعا فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف المطعون ضده بإثباته ويتعين على الطاعنة إذا ادعت أن المطعون ضده لم ياحقه أى ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه إلى درجة كبيرة أن تثبت ادعاءها إعمالا لأحكام الشرط الجزائى .

٦ - متى كان وجه الزمى يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرد ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٤٥ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى الجزية

ضد الشركة الطاعنة ، وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٥١٠٣٧ ج و ٩٥٦ م ، وقال بيانا لها إنه اتفق مع الطاعنة في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ على أن يقوم بتوزيع بعض منتجاتها في الأسواق المحلية لقاء عمولة قدرها ٢٪ من قيمة المبيعات وبحد أدنى قدره ٢٠٠ ج شهريا ، ثم أسندت إليه الشركة في ١٧ يوايه سنة ١٩٦٠ إدارة قسم طباعة الأقمشة الذي أنشأته لقاء عمولة قدرها ٢٪ من قيمة مبيعات الأقمشة المطبوعة وبحد أدنى قدره ١٥٠ ج شهريا علاوة على العمولة السابقة كما هددت إليه الشركة في يوليه سنة ١٩٦١ بتوزيع إنتاجها من التريكو والنايلون لقاء عمولة قدرها ٣٪ من قيمة المبيعات ، فإنه بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩٦٣ أبرم مع الشركة عقدا مدته خمس سنوات تنتهي في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، جمعت فيه هذه الاتفاقات ، وحدد البند الثالث من هذا العقد اختصاصاته بينما نص البند الحادي عشر منه على أن يتقاضى مقابل مجهوداته وتكاليف مكتبه عمولة تراوح بين ١٪ و ٣٪ حسب الأصناف وبحد أدنى قدره ٥٤٠٠ ج سنويا ، على أن يصرف له هذا المبلغ بواقع ٤٥٠ ج شهريا ، وأن تجري المحاسبة بين الطرفين كل ثلاثة شهور ، وقال المطعون ضده إنه ظل يباشر عمله على هذا الوضع إلى أن خالف مجلس إدارة الشركة الطاعنة شروط العقد بأن أوقف صرف العمولة المقررة له عن شهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، كما امتنعت الشركة عن تسليمه الاستثمارات الخاصة بهذه العمولة ، ورفضت أن تصرف له قيمة الرصيد الدائن لحسابه ، فلما سجل على الشركة هذه المخالفات في إنذار وجهه إليها بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أبدت رغبته في إنهاء العقد ، على أن يحل محله عقد جديد واقترح رئيس مجلس إدارتها شروطا لهذا العقد أهمها أن تستمر الشركة في الانتفاع بخبرة المطعون ضده ، على أن يتقاضى مقابل ذلك مبلغا ثابتا قدره ٤٠٠٠ ج في السنة كما تمهدت الشركة باستخدام موزعي وموظفي مكتبه لإعفائه من كافة المصروفات التي كان يتحملها في سبيل تصريف منتجاتها ، وعلى هذا الأساس تحرر بينهما في أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ اتفاق مبدئي نص على إنهاء العقد السابق اعتبارا من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ والتزمت فيه الشركة بتسوية حساباته ومستحققاته وصرفها إليه في آجال معينة ، كما نص هذا الاتفاق على أن العلاقة بين الطرفين ينظمها مستقبلا عقد جديد يتناول التفاصيل اللازمة ويعمل به بأثر رجعي

من أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، غير أن الشركة لم تقم بتنفيذ أى التزام من التزاماتها الواردة في هذا الاتفاق ، بل شاعت التحامل منه وتخفيض أتعابه إلى ٢٠٠٠ ج سنويا فوجه إليها في ١٣ يناير سنة ١٩٦٥ إنذارا ضمنه أنه يعتبر الاتفاق المبذون مفسوخا بنحطتها ، وأن علاقتهما لا تزال يحكمها العقد المؤرخ ٨ يولييه سنة ١٩٦٣ ، وإذ يستحق قبل الشركة مبلغ ١٠٣٧ ج و ٩٥٦ م عبارة عن مبلغ ٩٠٠ ج قيمة الحد الأدنى للعمولة عن شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٤ ، ٢٣١٥ ج و ٤٦٠ م قيمة العمولة بواقع ٢٪ على البضائع المصدرة حتى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، ٧٥٢٥ ج و ٧٤٥ م قيمة العمولة على البضائع الموجودة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، ٤٣٢٣ ج و ٦٠ م قيمة العمولة على ما قام بديعه من بضائع نسائم موسم ١٩٦٥ ، ٤٣٧٣ ج و ٥٩١ م قيمة مكافآت وتمويضات لموظفى وعمال مكتبه ، ٢١٦٠٠ ج قيمة الحد الأدنى للعمولة عن الأربع السنوات الباقية من العقد ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ، وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ٥٠٠٠ ج ، وقبل الفصل في موضوع ما يستحقه المطعون ضده من عمولة التصدير بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المسامرية المبينة بمنطوق الحكم ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢٠٢ سنة ٨٣ ق ، كما استأنفنه الطاعنة وقيد استئنافها برقم ٢٠٣ سنة ٨٣ ق ، وبعد أن أمرت محكمة الاستئناف بضم الاستئنافين قضت فيما بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦ (أولا) بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٦٨٧٣ ج و ٥٩١ م (ثانيا) وقبل الفصل في موضوع ما يستحقه المطعون ضده من عمولة على ما قام بديعه من بضائع للتسليم اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ حتى نهاية موسم صيف سنة ١٩٦٥ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المسامرية المبينة بمنطوق الحكم . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها عدم جواز الطعن بالنسبة لقضاء الحكم في شقه الثانى بنذب خبير ، ونقض الحكم في خصوص الوجه الثالث من الشق الأول من السبب ورفض الطعن فيما عدا ذلك ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت حل هذا الرأى .

وحيث إن دفع النية العامة بعدم جواز الطعن بالنسبة لقضاء الحكم المطعون فيه في شقه الثاني بنسب خبير لتحديد العمولة المستحقة للطعون ضده على ما قام ببيعه من بضائع تسليم موسم ١٩٦٥ يقوم على أن هذا القضاء صادر قبل الفصل في الموضوع ، ولا يجوز الطعن فيه على استقلال مما يكون معه النعي الوارد في الشق الثاني من السبب الأول من أسباب الطعن والذي ينصب على هذا الشق من قضاء الحكم المطعون فيه غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقطع في هذا الشق من قضائه في استحقاق المطعون ضده تلك العمولة ، ولم يرد في أسبابه أو منطوقه ما يوحي بأى رأى للمحكمة في هذا الخصوص ، ومن ثم فهو قضاء صادر قبل الفصل في الموضوع ولا يعتبر منهيًا للخصومة كلها أو بعضها ، وبالتالي لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، ويكون النعي بالشق الثاني من السبب الأول مما لا يجوز النظر فيه .

وحيث إن الطعن بالنسبة للقضاء القطعي الوارد في الشق الأول من الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنهى الطاعنة في الوجه الأول من السبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والبطلان في الاسناد وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى بإبطال الوعد بالتعاقد الذي تضمنه الاتفاق المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ تأسيساً على أن هذا الوعد لا يتوافر فيه الشروط الواردة في المادة ١٠١ من القانون المدني ، لأنه لم يتضمن بيان طبيعة العلاقة القانونية بين الطرفين ، وهل هي علاقة عمل أم علاقة وكالة بالعمولة ، ولم يحدد حقوق وواجبات كل منهما قبل الآخر ، كما لم يعين صراحة أو دلالة المدة التي يجب إبرام العقد النهائي فيها ، في حين أن هذه المادة لا تستلزم في الوعد بالتعاقد سوى تعيين جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه والمدة التي يجب إبرامه فيها ولا تتطلب بيان العلاقة القانونية بين طرفيه ، لأن تكييف هذه العلاقة تهين عليه المحكمة باعتباره من مسائل

القانون ، وإذ تضمن الوعد بيان نوع العمل وهو الانتفاع بخبرة المطعون ضده وتاريخ بداية العمل ، كما حدد الأتعاب أو الأجر الذي يتقاضاه المطعون ضده مقابل هذا العمل ، وكان لا ينال من صحته أنه لم يعين التاريخ الذي يبرم فيه العقد النهائي ، لأن إغفال هذا البيان لا يستتبع البطلان ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تكيف الوعد بأنه عقد عمل غير محدود المدة . وأن تستخلص من ظروف الدعوى المدة التي يجب فيها إبرام العقد النهائي ، وإذ قضى الحكم بإبطال الوعد بالتعاقد فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه في هذا الخصوص أنه أقام قضاؤه ببطلان الوعد بالتعاقد على أنه "لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ١٠١ / ١ من القانون المدني أن الاتفاق الذي يعد بموجبه كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين في المستقبل لا ينعقد إلا إذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه والمدة التي يجب إبرامه فيها ، بمعنى أنه يشترط في الوعد بالتعاقد أو في الاتفاق المبدئي أن يتفق المتعاقدان على أمرين أولهما جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه ، وثانيهما المدة التي يجب إبرام العقد النهائي فيها ، وكان الثابت من العقد الابتدائي المحرر بين المدعى (المطعون ضده) والشركة المدعى عليها (الطاعنة) بتاريخ ١ / ١١ / ١٩٦٤ أنه اتفق فيه على أن ينظم العلاقة بينهما مستقبلاً عقد جديد يكون أساسه الانتفاع بخبرة المدعى (المطعون ضده) من جميع الوجوه ، وذلك على أساس حد أعلى للأتعاب قدره ٤٠٠٠ ج سنوياً تعطى للمدعى (المطعون ضده) بمعدلات شهرية تتفق ومدى جهوده في تنفيذ التزاماته ، دون أن يتضمن هذا الاتفاق طبيعة العلاقة القانونية التي سيحكمها العقد النهائي هل هي علاقة عمل أو علاقة وكالة بالعمولة وحدود واجبات وحقوق كل من الطرفين قبل الآخر فضلاً عن عدم تحديده صراحة أو دلالة المدة التي يجب إبرام ذلك العقد فيها فإنه يكون باطلاً ، ولما كان هذا الذي قرره الحكم صحيحاً في القانون ، ذلك أنه يشترط لانعقاد الوعد بالتعاقد طبقاً للمادة ١٠١ من القانون المدني أن يتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه فضلاً عن المدة التي يجب إبرامه فيها ، وذلك حتى يكون

السبيل مهياً لإبرام العقد النهائي بمجرد ظهور رغبة الموعود دون حاجة إلى اتفاق على شيء آخر، والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان هذا العقد وشروطه الأساسية التي يرى العاقدان الاتفاق عليها، والتي ما كان يتم العقد بدونها، لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة الاتفاق المبرم بين الطرفين أنه لم يفصح أصلاً من ماهية العقد المراد إبرامه، ولم يكشف عن حقيقة العلاقة القانونية بين الطرفين أو الأركان المميزة لها، ولم يعين صراحة أو دلالة المدة التي يجب فيها إبرام العقد النهائي، وكان لا وجه لما تدعيه الطاعنة من أن الاتفاق ينطوي على عقد عمل غير محدود المدة، مع ما ينص عليه الاتفاق صراحة من أن العلاقة بينها وبين المطعون ضده ينظمها في المستقبل عقد جديد، فضلاً عن أنه لم يتضمن باقي العناصر التي تتحقق بها علاقة العمل وهي توافر التبعية، وكون الأعمال محل هذه العلاقة أعمالاً مادية، وكان مؤدى ذلك هو تخلف الشرطين الواجب توافرها لانعقاد الوعد بالتعاقد، فإن النهي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه مسح المستندات المقدمة في الدعوى وشابه القصور، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إن الحكم أقام قضاءه بإبطال الاتفاق المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ كله على أن هذا الاتفاق لا يمكن تجزئته إلى اتفاقين أحدهما خاص بإنهاء العقد السابق والآخر بالوعد بالتعاقد، ورتب الحكم على ذلك أن إبطال الوعد يستتبع إبطال الاتفاق كله لأن المطعون ضده ما كان يقبل وضع حد للعقد الأول إلا بشرط تنفيذ الوعد وإبرام العقد الجديد، وبذلك يكون الحكم قد اعتبر العقد الأول معلقاً على شرط واقف هو إبرام العقد الثاني، أو أن الوعد بالتعاقد هو الباعث الجوهرى على إنهاء العقد السابق، مع أن الاتفاق قد خلا من بيان هذا الباعث ولم يرد فيه ذلك الشرط صراحة أو دلالة، هذا إلى أن الحكم قد أغفل مناقشة دفاع الشركة المستند إلى أن الظروف الناشئة عن سياسة الدولة في تنظيم التجارة أدت إلى اقتطاع جزء أساسي من أعمال المطعون ضده، مما حمله على عقد ذلك الاتفاق تفادياً لانقراض العقد الأول أو الاتجاه إلى القضاء لتخفيض أجره.



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه في هذا الخصوص إنه أقام قضاءه بطلان الاتفاق المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ كله على أنه " لما كان من المقرر طبقاً لص المادة ١٤٣ من القانون المدني أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا كان العقد في شق منه باطلاً أو قابلاً للإبطال فهذا الشق وحده الذي يبطل ، إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع باطلاً أو قابلاً للإبطال فيبطل العقد كله ، وهذه القاعدة التي جاءت بتلك المادة هي ما يعبر عنه بانقاص العقد فالتصرف إن كان بطبيعته قابلاً للانقسام يزول منه الجزء الباطل ويبقى الجزء الصحيح ، كل ذلك ما لم يثبت أن الشق الذي يبطل بطلاناً مطلقاً أو نسبياً كان هو الدافع إلى التصرف برمته إذ أنه لا ينفصل عن جملة التعاقد . لما كان ذلك ، وكان قول الشركة المدعى عليها ( الطاعنة ) إن الاتفاق المبدئي المحرر في ١١/١/١٩٦٤ يتضمن عقدين منفصلين وإن جمعتهما محرر واحد لا تسايرها فيه المحكمة ، ذلك أن الواضح من ذلك الاتفاق أنه قصد منه تنظيم علاقة الشركة ( الطاعنة ) بالمدعى ( المطعون ضده ) في الحاضر والمستقبل معاً فقد أنهى العقد القديم مع استمرار المدعى ( المطعون ضده ) في العمل لحساب الشركة طبقاً للشروط التي ينظمها العقد الجديد في المستقبل ، وذلك اعتباراً من يوم إنهاء العقد السابق ، ومن غير المتصور أن يكون إنهاء المدعى ( المطعون ضده ) للعقد الذي ينظم صلته بالشركة ( الطاعنة ) حتى ٣١/١٢/١٩٦٨ مع ما يحققه له ذلك العقد من فوائد حسبما يبين ذلك من بنوده ومن الشهادات المقدمة من المدعى ( المطعون ضده ) الصادرة من الشركة ( الطاعنة ) عن أرباحه في فترة تنفيذ ذلك العقد السابقة على الاتفاق الأخير ، إلا أن يكون ذلك مرتبطاً بتحرير عقد جديد مع الشركة ( الطاعنة ) ينظم العلاقة بينهما الأمر الذي تستخلص منه المحكمة أن بنود الاتفاق المحرر بتاريخ ١١/١/١٩٦٤ أن هي إلا فقرات من كل واحد لا يتجزأ هو ذلك العقد ، وأن هذه البنود مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يكون معه بطلان الجزء الخاص بتنظيم العلاقة بين الطرفين مستقبلاً وهو جزء رئيسي في ذلك الاتفاق مما يترتب عليه بطلان الاتفاق ، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك أنه لولا اتفاق الطرفين على تحرير عقد جديد ينظم علاقتهما مستقبلاً لما وافق المطعون ضده على إنهاء العقد السابق ، ولما كان يشترط لإبطال العقد في شق

منه بالتطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدني مع بقائه قائماً في باقي أجزائه ألا يتعارض هذا الانتقاص مع قصد العاقدين بحيث إذا تبين أن أياً منهما ما كان يرضى إبرام العقد بغير الشق المعيب ، فإن البطلان أو الإبطال لا بد أن يمتد إلى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية من عبارة الاتفاق وأوراق الدعوى وملاساتها وبأسباب سائغة أن الجزء الذي أبطل من الاتفاق لا يتفصل عن جملة التعاقد لأن المطعون ضده ما كان يقبل وقت إبرام ذلك الاتفاق إتمامه بغير هذا الجزء ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها استقلالاً متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، فإن النعي على الحكم بهذا الوجه لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز لإثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم قضى ببطلان الوعد بالتعاقد استناداً إلى المادة ١٠١ من القانون المدني ، مع أن هذه المادة لا ترتب البطلان على عدم استيفاء الاتفاق الشروط الواردة فيها وإنما ترتب عدم انعقاده ، ولئن كان القانون المدني الجديد قد أخذ في أغلب نصوصه بتقسيم البطلان إلى بطلان مطلق تندمج فيه حالة عدم انعقاد العقد وبطلان نسبي إلا أنه خرج من هذه القاعدة في خصوص الوعد بالتعاقد بأن أضاف إلى العيوب التي قد تلحقه عيب عدم الانعقاد ، ولذلك استبعد المشرع التعبير بالبطلان المستفاد من صياغة المادة ١٥٠ من المشروع التمهيدى للقانون عند وضعه المادة ١٠١ من القانون المدني المقابلة لتلك المادة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المشرع لم ير — وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدني — محلاً للتفريق بين العقد الباطل ببطلاناً مطلقاً والعقد المعدوم ، على أساس أن البطلان المطلق يرجع إلى تخلف ركن من أركان العقد في حكم الواقع أو القانون يحول دون انعقاده أو وجوده ويستتبع اعتبار العقد معدوماً ، ولئن كان المشرع قد استبدل عبارة " لا ينعقد " في المادة ١٠١ من القانون المدني بعبارة " لا يكون صحيحاً " في المادة ١٥٠

المقابلة لها في المشروع التمهيدى ، إلا أن ذلك لم يكن يعدو — وعلى ماجاء في الأعمال التحضيرية لهذا القانون — مجرد تعديل لفظى فى صياغة النص لم يقصد منه الخروج عن التقسيم الثنائى للبطلان . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الشق الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه لحقه البطلان لتناقضه وإغفاله نصوص العقد من ثلاثة وجوه وفى بيان ذلك تقول الطاعنة (أولاً) إن الحكم قضى بإلزامها بمبلغ ٤٣٧٣ ج و ٥٩١ م كتعويض ومكافآت لموظفى مكتب المطعون ضده بسبب تصفية أعماله ، كما قضى بإلزامها بمبلغ ٢١٦٠٠ ج كتعويض للمطعون ضده يوازى الحد الأدنى للعمولة وهو ٤٠٠ ج سنوياً عن الأربع السنوات الباقية من العقد ، مستنداً فى ذلك إلى اعتباره الشرط الوارد فى البند السابع عشر من العقد المؤرخ ٨ يوليه سنة ١٩٦٣ شرطاً جزائياً مع أن المبلغ الأخير يشمل تكاليف مكتب المطعون ضده وفقاً للبند الحادى عشر من هذا العقد ، وبذلك يكون الحكم قد قضى بالمبلغ الأول على أساس تصفية مكتب المطعون ضده ، وقضى بكامل المبلغ الثانى على أساس بقاء هذا المكتب لمدة أربع سنوات مما يعيبه بالتناقض (ثانياً) إن الحكم قد أخطأ حين حمل الطاعنة بكامل تعويضات ومكافآت موظفى مكتب المطعون ضده ، فى حين أن نشاط هذا المكتب لم يكن وفقاً على أعمال الشركة ، إذ نص البند التاسع عشر من العقد على أن يحتفظ المطعون ضده بمكتبه وأعماله خاصة إلى جانب أعمال الشركة التى يقوم بتنفيذها فى المواعيد وبالطرق التى يراها ملائمة له ، (ثالثاً) إن الحكم وقع فى تناقض آخر ذلك أنه بينما قضى بإلزام الطاعنة بمبلغ ٢١٦٠٠ ج قيمة العمولة المستحقة للمطعون ضده عن الأربع السنوات الباقية من العقد التى تبدأ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، عاد وقضى فى موضوع آخر من أسبابه بإلزامها بمبلغ ٩٠٠ جنيه مقابل عمولة المطعون ضده عن شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وبذلك يكون الحكم قد قضى للمطعون ضده بالعمولة عن شهر ديسمبر سنة ١٩٦٤ مرتين .

وحيث إن النعى فى وجهه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان البند السابع عشر من العقد المبرم بين الطرفين فى ٨ يوليه سنة ١٩٦٣ ينص على أنه "لما كان

العمل المبين في هذا العقد يقتضى من الطرف الثانى (المطعمون ضده) استخدام عدد من الموظفين يقومون بالتعهدات الواردة في هذا العقد فإنه في حالة قيام الطرف الأول (الطاعنة) بإلغاء العقد من نفسه قبل نهاية مدته أو عدم تنفيذه يكون للطرف الأول (الطاعنة) مسئولا عن تحمل جميع المصاريف التى تكبدها الطرف الثانى (المطعمون ضده) لهذا الغرض من ماهيات وعمولات وسواها، فضلا عن تعويضه عن العمولات المقررة التى كان يحق له استحقاقها عن مدة العقد المذكور، وكان الحكم بالمطعمون فيه قد أثبت أن مؤدى هذا النص هو اتفاق الطرفين مقدما على التعويض الذى يستحقه المطعمون ضده إذا تقاعدت الطاعنة عن تنفيذ العقد أو ألقته قبل نهاية مدته، وكان تحقق هذا الشرط يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف المطعمون ضده إثباته ويتعين على الطاعنة إذا ادعت أن المطعمون ضده لم يالحقه أى ضرر أو أن التقدير مبالغ فيه إلى درجة كبيرة أن تثبت ادهاءها إعمالا لأحكام الشرط الجزائى . لما كان ذلك، وكان يبين من الأوراق أن الطاعنة لم تدع أمام محكمة الموضوع أن ضررا لم يالحق بالمطعمون ضده أو أن تقدير التعويض كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة، وكان نص ذلك البند مقطوع الصلة بنص البند الحادى عشر وغيره من بنود العقد التى تنظم العلاقة بين الطرفين في حالة قيامه، فإن الحكم بالمطعمون فيه إذ قضى بالتعويض المتفق عليه على هذا الأساس لا يكون قد أغفل نصوص العقد أو تناقض في قضائه، ويكون النعى عليه بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن النعى في وجهه الثانى غير مقبول، ذلك أنه يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن النعى في وجهه الأخير صحيح، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى للمطعمون ضده بمبلغ ٩٠٠ ج مقابل عمله خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦٤ وبخى تقديره لهذا المبلغ على أساس الحد الأدنى للعمولة المقررة للمطعمون ضده في عقد ٨ يولييه سنة ١٩٦٣ وقدره ٤٥٠ ج شهريا، ثم حاد وقضى له بمبلغ ٢١٦٠٠ ج وهو ما يوازى العمولة المستحقه له على هذا الأساس

من الأربع سنوات الباقية من هذا العقد والتي تبدأ من ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤ وبذلك يكون الحكم قد قضي للطعون ضده بالعمولة عن نصف شهر ديسمبر سنة ١٩٦٤ مرتين ، مما يعنيه ويستوجب تقضيه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين خصم مبلغ ٢٢٥ ج من المبلغ الذي قضي به الحكم المطعون فيه في شقه الأول وقدره ٢٦٨٧٢ ج و ٩٥١ م وجعل المبلغ المحكوم به ٢٦٦٤٨ ج و ٥٩١ م .